J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.7 (11): 1013 - 1020,2016

Economical Study for the Most Important Factors for Agricultural Investment in Egypt.

Samir, A. M. and Y. T. A. Hamza
Institute for Agricultural Research Cente

دراسة اقتصادية لأهم العوامل المحددة للإستثمار الزراعى فى جمهورية مصر العربية

سمير أنور متولى حميدة و ياسر توفيق أحمد حمزة
معهد بحوث الإقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

الملخص

تعتبرالإستثمارات أحد الأدوات الرئيسية لخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لتحقيق أهدافها وذلك عن طريق زيادة الإنتاج أى أن الإستثمار إضافة إلى الإنتاج والعمالة والدخل ويهدف البحث إلى التعرف على أهم العوامل المحددة للإستثمار الزراعى بجمهورية مصرالعربية وتمثلة مشكلة البحث في إنخفاض حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة وتضائل نسبتها من إجمالى الإستثمارات القومية مما يؤدى إلى عجز هذا القطاع الهام عن القيام بدوره فى تحقيق التنمية الزراعية المطلوبة ، حيث بلغت قيمة الإستثمارات الزراعية نسبة لا تتعدى حوالي 4.4 % من حجم الإستثمارات القومية عام 2014 ، مما أثر سلبا على مساهمة ذلك القطاع فى الناتج المحلى والتى بلغت نحو 11.1% لنفس العام . - يتبين من الدراسة انخفاض الأهمية النسبية للاستثمار في المجال الزراعي من نحو 13.3% عام 1996إلى نحو 4.3% من إجمالي الاستثمارات القومية عام 2014 خلال الفترة (1996-2014). - كما تبين أن أهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة فى حجم الإستثمارات الزراعية خلال الفترة المذكورة هى قيمة الواردات الزراعية ،معدل التضخم ،قيمة الدخل الزراعى،وقد اتفقت اشارتهم مع المنطق الإقتصادى حيث أنه بزيادة كل من قيمة الواردات الزراعية مليار جنيه ومعدل التضخم 1% تؤدى إلى خفض حجم الإستثمارات الزراعية بنحو 0.302 ، 0.328مليارجنيه لكل منهما على الترتيب،فى حين أنه بزيادة قيمة الدخل الزراعى مليارجنيه تؤدى إلى زيادة حجم الإستثمارات الزراعية بنحو 0.05مليار جنيه ،وبلغت المرونة الإجمالية لنموذج الإنحدار المرحلى نحو 1.53 مما يشير إلى أنه مازالت توجد فرص إستثمارية خاصة للإستثمارات الزراعية فى المقتصد المصرى. - وبدراسة أهم معايير الكفاءة للإستثمارات الزراعية تبين اتفاق معايير الكفاءة المستخدمة على عدم كفاءة الإستثمارات الزراعية العامة خلال الفترة (1996–2014) ويعزى ذلك إلى توجيه هذه الإستثمارات لمشروعات خدمية تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة منخفضة العائد علاوة على إنخفاض قيمة إنتاجية وحدة الإستثمار الموجهة للقطاع العام ،بينما تشير معايير الكفاءة المستخدمة الى كفاءة الإستثمارات الموجهة القطاع الزراعى الخاص والإستثمارات الزراعية بصورة عامة خلال الفترة المذكورة وقد يرجع ذلك الى انخفاض قيمة الاستثمار اللازم لانتاج وحدة واحدة من الناتج الزراعى الخاص وإرتفاع قيمة انتاجية وحدة الإستثمار الزراعى له . - و بدراسة المؤشر العام لمعامل عدم الإستقرار تبين أن الإستثمارات الزراعية العامة كانت أكثر إستقرارا" من الإستثمارات الزراعية الخاصة والإجمالى خلال فترة الدراسة حيث تراح المتوسط الهندسى لها نحو 10.7% يليها إجمالى الإستثمارات الزراعية والخاصة بنحو 13.9% ، 18.7% على الترتيب ممايشير إلى الإستقرار والثبات النسبى للإستثمارات الزراعية بشقيها . - تبين وجود العديد من المعوقات للإستثمار الزراعي التى تقف فى سبيل تطوره و تتمثل فى المعوقات الإدارية والإجرائية ،المعوقات الاقتصادية من المناخ الإستثمارى وأهمها النظام الضريبى وسعر الصرف واستقرار السياسات الإقتصادية ،المعوقات السياسية ، المعوقات المتعلقة بترويج الإستثمارات الزراعية من عدم وضوح الفرص الإستثمارية الزراعية المتاحة بالدولة .

المقدمة

تعتبر الإستثمارات أحد الأدوات الرئيسية لخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لتحقيق أهدافها من خلال زيادة الإنتاج كما يعتبر الإستثمار الزراعى المحرك الأساسى للتنمية الزراعية ومن ثم تحقيق الأمن الغذائى حيث العمل على خفض الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك وخفض نسبة البطالة إلى جانب العمل على زيادة إجمالى الصادرات الزراعية والكلية مما يؤدى إلى المساهمة فى خفض العجز فى الميزان التجارى علاوة على إقامة مشروعات جديدة تنمى القدرة الإنتاجية والبشرية مما يؤدى إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادى .الغذاء للسكان كما تعتبر الزراعة سوقا مفتوحا لمنتجات القطاعات الأخرى مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والألات(1) ، وقد بلغت قيمة الإنتاج الزراعى عام 2014 نحو 305 مليار جنيه مقابل 63.640 مليار جنيه عام 1996 بزيادة بلغت 241.36 مليار جنيه ، ويساهم القطاع الزراعى بنحو 36.97 مليار جنيه عام 1996 من الناتج المحلى الإجمالى والبالغ نحو 214.18 مليار جنيه تمثل نحو 17.3% وانخفضت درجة مساهمته إلى 11.1% حيث بلغ الناتج الزراعى نحو128.18 مليار جنيه عام 2014 مقابل 1155.95 مليار جنيه للناتج القومى ،علاوة على انخفاض عدد العاملين فى هذا القطاع فى السنوات الأخيرة .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في إنخفاض حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة وتضائل نسبتها من إجمالى الإستثمارات القومية مما يؤدى إلى عجز هذا القطاع الهام عن القيام بدوره فى تحقيق التنمية الزراعية المطلوبة ، حيث لم تتعدى قيمة الإستثمارات الزراعية حوالي 4.4 % من حجم الإستثمارات القومية عام 2014 ، مما أثر سلبا على حجم وقيمة الصادرات الزراعية وعلى مساهمة القطاع فى الناتج المحلى والتى بلغت نحو 11.1% لنفس العام ، الأمر الذى يستلزم إلقاء الضوء على أهم العوامل المؤثرة على الإستثمار الزراعى وإستخلاص المشاكل التى تواجه ذلك القطاع الهام وإيجاد بعض المقترحات التى قد تساهم فى علاج تلك المشكلات.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على أهم العوامل المحدده للإستثمار الزراعى بجمهورية مصر العربية وذلك من خلال :

- تطور الإستثمارات القومية والزراعية والناتج المحلي والزراعي في مصر، والتعرف على نسبة مساهمة الإستثمارات الزراعية بالنسبة للإستثمارات الكلية فى ج.م.ع.
- دراسة أهم العوامل التى تؤثر على حجم الإستثمارات الزراعية فى جمهورية مصر العربية.
- إستخدام بعض المعاييرالإقتصادية للحكم على كفاءة الإستثمارات الزراعية فى جمهورية مصر العربية.
- التعرف على أهم مشاكل الإستثمار وبخاصة الزراعى منها والعمل غلى وضع بعض المقرحات للتغلب عليها

الطريقة البحثية

اعتمدالبحث فى تحقيق أهدافه على أسلوبى التحليل الإحصائى الوصفى والكمى مثل تقدير النسب والمتوسطات ومعادلات الإتجاه العام علاوة على بعض المعاديير المستخدمة فى قياس كفاءة الإستثمار والتى منها :

$$\text{معدل الاستثمار الزراعى Investment rate} = \frac{\text{اجمالى الاستثمار الزراعى}}{\text{اجمالى الناتج المحلى الزراعى}}$$

- **معدل الإستثمار :**يبين هذا المعيار حجم الإستثمار الزراعى اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الزراعى وانخفاض هذا المعدل عن الواحد الصحيح يدل على كفاءة الإستثمارت الزراعية الموجهه للقطاع والعكس صحيح.

$$\text{معدل العائد على الاستثمار The rate of return on ivestment} = \frac{\text{اجمالى الناتج المحلى}}{\text{الجمالى الاستثمار الزراعى}}$$

(1) سعد ذكى نصار (دكتور): اطار استراتيجي للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في مصر للسنوات الخمس القادمة - الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، القاهرة ، ابريل 2014

- **معدل العائد على الإستثمار :** يبين هذا المعيار قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الإستثمار الزراعى وإرتفاع قيمة هذا المؤشر عن الواحد الصحيح يعبر عن وجود كفاءة فى الإستثمار الزراعى والعكس صحيح
- **مضاعف الإستثمار:** يعبر مضاعف الإستثمار عن مقدار التغير فى قيمة الناتج المتولد من تغير الإستثمار بوحدة واحدة أو هو الزيادة النهائية فى الناتج الناشئ عن زيادة الإستثمار الذى يؤدى إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكى وفقا" للميل الحدى للإستهلاك وبالتالى زيادة الناتج وارتفاع قيمة مضاعف الإستثمارعن الواحد الصحيح تعنى وجود كفاءة فى الإستثمار الزراعى والعكس صحيح.

مضاعف الاستثمار الزراعى Investment Multiplier = التغير فى الناتج المحلى الزراعى / التغير فى الإستثمارات الزراعية

- **معامل التوطن :** يوضح معامل التوطن درجة مساهمة قطاع الزراعة فى توليد الناتج المحلى الإجمالى وفقا" لإستثمارات هذا القطاع وإنخفاض معامل التوطن عن الواحد الصحيح يشير إلى وجود كفاءة فى الإستثمارات الزراعية ، أما إذا كان معامل التوطن أكبر من الواحد الصحيح يدل على أن قطاع الزراعة قد حصل على إستثمارات تفوق قيمة الناتج المحلى المتولد منه مما يعنى إنخفاض كفاءة الإستثمارات الزراعية.

معامل التوطن للاستثمار الزراعى Investment factor domesticating = (قيمة الإستثمارات الزراعية / قيمة الإستثمارات القومية) ÷ (قيمة الناتج المحلى الزراعى / قيمة الناتج المحلى الإجمالى)

معامل التكثيف الرأسمالى فى القطاع الزراعى Capitalist condensation coefficient = قيمة الإستثمارات الزراعية / إجمالى عدد القوة العاملة الزراعية

- **معامل التكثيف الرأسمالى :** يوضح معامل التكثيف الرأسمالى النسبة بين قيمة الإستثمارات وعدد العاملين فى هذا القطاع وقيمته إذا تجاوزت الواحد الصحيح دل ذلك على أن النشاط الإقتصادى يعتبر مكثف لإستخدام رأس المال وأن هذا القطاع تزيد إستثماراته بنسبة أكبر من نسبة زيادة عدد العمال فيه ، أما إذا كانت قيمته أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على أن زيادة عدد العمال بنسبة أكبر من زيادة حجم الإستثمارات الموجهة لهذا القطاع .

وتم الحصول على البيانات من خلال البيانات الثانوية من وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بالإضافة إلى النشرات والأبحاث المنشورة وغير المنشورة والتى لها صلة بموضوع البحث .

النتائج البحثية

أولا : تطور الإستثمارات الزراعية والإستثمارات القومية بالأسعار الحقيقية في جمهورية مصرالعربية خلال الفترة (1996 – 2014)

- تطور الإستثمارات الزراعية العامة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996– 2014)

تشير بيانات الجدول رقم (1) أن حجم الإستثمارات الزراعية في القطاع العام خلال الفترة (1996– 2014) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 1.55 مليار جنيه عام 2012 يمثل نحو 49.8% من حجم الاستثمارات الزراعية لنفس العام ، وحد أقصى بلغ نحو 4.25 مليار جنيه عام 1998 يمثل نحو 53.3% من حجم الاستثمارات الزراعية و بمتوسط سنوى بلغ نحو 2.55 مليار جنيه يمثل نحو 41.8% من متوسط حجم الاستثمارات الزراعية و البالغ نحو 6.1مليار جنيه ، وتبين المعادلة رقم(1) من الجدول رقم (2) أن الاستثمارات الزراعية العامة قد أخذت إتجاها" عاما" متناقصا" بمقدار سنوى معنوى احصائيا" بلغ نحو 0.093 مليار جنيه يمثل نحو 3.7% من متوسطها خلال الفترة المذكورة ، وقد بلغ معامل التحديد نحو0.45 بما يفسر أن نحو45% من التغيرات فى حجم الإستثمارات الزراعية العامة يرجع أثرها إلى العوامل التى يعكس أثرها عنصر الزمن.

جدول رقم 1. تطور إجمالى الإستثمارات والإستثمارات الزراعية بالأسعار الحقيقية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996 – 2014)
(الوحدة : مليار جنيه)

السنوات	الإستثمارات الزراعية العامة	الإستثمارات الزراعية الخاصة	إجمالى الإستثمارات الزراعية	الإستثمارات القومية العامة	الإستثمارات القومية الخاصة	إجمالى الإستثمارات القومية	الناتج الزراعى العام	لناتج الزراعى الخاص	الناتج الزراعى القومى	الناتج المحلى العام	الناتج المحلى الخاص	الناتج المحلى الإجمالى
1996	2.07	2.41	4.48	34.19	20.70	54.89	0.20	36.77	36.97	74.00	140.18	214.18
1997	2.44	2.68	5.12	39.78	27.88	67.66	0.19	41.19	41.38	82.96	161.13	244.09
1998	4.25	3.72	7.97	39.71	20.20	59.91	0.20	44.38	44.58	81.95	178.55	260.50
1999	3.80	4.41	8.21	32.77	29.69	62.46	0.20	47.54	47.74	84.02	191.67	275.69
2000	3.11	4.76	7.87	32.47	29.92	62.39	0.20	50.96	51.16	93.74	211.85	305.59
2001	2.78	5.10	7.88	30.16	30.97	71.13	0.21	52.74	52.95	99.75	220.00	319.75
2002	3.53	5.62	9.15	34.00	30.36	64.36	0.06	55.58	55.64	115.90	222.10	338.00
2003	3.04	3.00	6.04	32.51	31.74	64.25	0.05	60.16	60.21	135.50	233.00	368.50
2004	3.34	3.76	7.10	39.91	34.86	74.77	0.05	65.04	65.09	161.92	266.95	428.87
2005	2.81	3.76	6.57	44.32	41.12	85.44	0.04	66.64	66.68	171.76	276.87	448.63
2006	2.41	4.52	6.93	42.60	57.18	99.78	0.01	70.48	70.49	198.95	302.03	500.98
2007	1.87	4.11	5.98	44.58	74.73	119.31	0.02	76.75	76.77	211.07	334.54	545.61
2008	2.02	3.69	5.71	49.86	91.35	141.21	0.01	80.03	80.04	236.78	368.53	605.31
2009	1.84	2.76	4.60	68.18	64.04	132.22	0.01	90.84	90.85	254.33	412.37	666.70
2010	1.83	2.40	4.29	66.93	80.73	147.66	0.02	102.51	102.53	273.31	459.55	732.86
2011	1.99	2.16	4.15	53.03	85.97	139.00	0.02	115.37	115.39	300.05	494.79	794.84
2012	1.55	1.56	3.11	53.59	88.89	142.48	0.07	109.24	109.31	352.26	629.26	981.52
2013	1.63	3.01	4.64	53.13	80.72	133.85	0.08	116.12	116.20	380.70	677.17	1057.24
2014	2.20	3.97	6.17	58.63	82.07	140.70	0.09	128.09	128.18	423.31	732.64	1155.95
المتوسط	2.55	3.55	6.1	44.75	52.79	97.55	0.09	74.23	74.32	196.4	342.8	539.2

(الأسعار الحقيقية) معدلة بالأرقام القياسية لأسعار الجملة لسنة الأساس 1996 = 100
المصدر : حسبت من 1- وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية ، تقرير متابعة خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .
2- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،ا- نشرة التجارة الخارجية ،الكتاب الإحصاء السنوى ،أعداد متفرقة
ب- الأرقام القياسية لأسعار الجملة – كتاب الاحصاء السنوى – أعداد متفرقة

تطورالإستثمارات الزراعية الخاصة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996– 2014)

كما تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى تطور حجم الاستثمارات الزراعية للقطاع الخاص خلال الفترة المذكورة حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 1.56 مليار جنيه عام 2012 يمثل نحو 50.2% من حجم الاستثمارات الزراعية لنفس العام ، وحد أقصى بلغ نحو 5.62 مليار جنيه عام 2002 يمثل نحو 61.4% من حجم الاستثمارات الزراعية وبمتوسط سنوى بلغ نحو 3.55 مليار جنيه يمثل نحو58.2% من متوسط حجم الاستثمارات

الزراعية خلال الفترة (1996– 2014) والبالغ نحو 6.1 مليار جنيه ، وتبين المعادلة رقم (2) من الجدول رقم (2) أن الاستثمارات الزراعية الخاصة قد أخذت إتجاها" عاما" متناقصا" بمقدار سنوى غير معنوى احصائيا" بلغ نحو 0.062 مليار جنيه يمثل نحو 1.8% من متوسطها خلال الفترة المذكورة ،وقد بلغ معامل التحديد نحو0.11

- تطور إجمالي الإستثمارات الزراعية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996– 2014)

باستعراض بيانات الجدول رقم (1) تبين أن إجمالي حجم الإستثمارات الزراعية خلال الفترة المذكورة تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 3.11 مليار جنيه عام 2012 يمثل نحو 2.2% من حجم الاستثمارات القومية لنفس العام ، وحد أقصى بلغ نحو 9.15 مليار جنيه عام 2002 يمثل نحو 14.2% من حجم الاستثمارات القومية لنفس العام وبمتوسط سنوى بلغ نحو 6.1 مليار جنيه يمثل نحو 6.3% من متوسط حجم الاستثمارات القومية خلال الفترة (1996– 2014) والبالغ نحو 97.55 مليار جنيه ، وتبين المعادلة رقم (3) من الجدول رقم (2) أن إجمالى حجم الإستثمارات الزراعية قد أخذت إتجاها" عاما" متناقصا" بمقدار سنوى معنوى احصائيا" بلغ نحو 0.16 مليار جنيه يمثل نحو 2.6% من متوسطها خلال الفترة المذكورة ،وقد بلغ معامل التحديد نحو0.28

جدول 2. معادلات الإتجاه الزمنى العام لتطور إجمالي الإستثمارات القومية والزراعية في جمهورية مصرالعربية خلال الفترة (1996-2014)

م	البيان	المعادلة	ر2	ف
1	الإستثمارات الزراعيةالعامة	ص ^ هـ = 3.48 - 0.093 س هـ (3.7)**	0.45	13.77
2	الإستثمارات الزراعية الخاصة	ص^ هـ = 4.2 - 0.062 س هـ (1.4)	0.11	2.04
3	إجمالي الإستثمارات الزراعية	ص^ هـ =7.66 - 0.16 س هـ (2.56)*	0.28	6.54
4	الإستثمارات القومية العامة	ص^ هـ =28.19+ 1.66س هـ (5.5)**	0.64	30.4
5	الإستثمارات القومية الخاصة	ص^ هـ =9.44+ 4.33س هـ (9.86)**	0.85	97.3
6	إجمالى الإستثمارات القومية	ص^ هـ =37.63+ 5.99س هـ (10.19)**	0.86	103.9
7	الناتج الزراعي المحلى العام	ص^ هـ =0.193- 0.010س هـ (4.3)**	0.52	18.45
8	الناتج الزراعي المحلى الخاص	ص^ هـ =25.03+ 4.92س هـ (18.37)**	0.95	337.5
9	الناتج الزراعي المحلى	ص^ هـ =25.22+ 4.9س هـ (18.2)**	0.95	332.4
10	الناتج المحلي العام	ص^ هـ =7.35+ 18.9س هـ (16.26)**	0.94	246.3
11	الناتج المحلي الخاص	ص^ هـ =42.46+ 30.3س هـ (11.3)**	0.88	127.7
12	الناتج المحلي الإجمالي	ص^ هـ =49.8+ 48.94س هـ (13.03)**	0.91	539.2

حيث : ص^ هـ القيمة التقديرية للمتغير التابع فى السنة ، س هـ متغير الزمن فى السنة هـ = 1 ، 2 ، ..... ، 19
(**) معنوية عند 01. (*) معنوية عند 005 المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (1) .

- تطور الإستثمارات القومية العامة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996 – 2014)

كما تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى تطور حجم الإستثمارات القومية العامة بجمهورية مصرالعربية خلال الفترة (1996-2014) حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى 30.16 مليار جنيه فى عام 2001 يمثل نحو49.3% من إجمالى حجم الإستثمارات القومية لنفس العام ، وحد أقصى بلغ نحو68.18 مليار جنيه عام 2009 يمثل نحو51.6% من إجمالى حجم الإستثمارات القومية وبمتوسط سنوى بلغ نحو 44.75 مليار جنيه يمثل نحو 45.9% من إجمالى حجم الإستثمارات القومية ، وبدراسة معادلة الإتجاه الزمنى العام لتطور حجم الإستثمارات القومية العامة فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة المذكورة تبين مؤشرات المعادلة رقم (4) بالجدول رقم (2) أنها تتزايد سنويا" بمايقدر بنحو1.66 مليار جنيه تمثل نحو 3.7% من متوسطها وأن هذه الزيادة مؤكدة من الناحية الإحصائية ، وقد بلغ معامل التحديد نحو0.64

- تطور الإستثمارات القومية الخاصة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996 – 2014)

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) تطور حجم الإستثمارات القومية الخاصة بجمهورية مصرالعربية خلال الفترة (1996-2014) حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى 20.20 مليار جنيه فى عام 1998 يمثل نحو33.7% من إجمالى حجم الإستثمارات القومية لنفس العام ، وحد أقصى بلغ نحو 91.35 مليار جنيه عام 2008 يمثل نحو64.7% من إجمالى حجم الإستثمارات القومية وبمتوسط سنوى بلغ نحو 52.79 مليار جنيه يمثل نحو 54.1% من متوسط حجم الإستثمارات القومية خلال نفس الفترة ، وبدراسة معادلة الإتجاه الزمنى العام لتطور حجم الإستثمارات القومية الخاصة فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة المذكورة تبين مؤشرات المعادلة رقم (5) بالجدول رقم (2) أنها تتزايد سنويا" بمايقدر بنحو4.33 مليار جنيه تمثل نحو 8.2% من متوسطها وأن هذه الزيادة مؤكدة من الناحية الإحصائية ، وقد بلغ معامل التحديد نحو0.85

- تطور إجمالى الإستثمارات القومية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996 – 2014)

تشير بيانات الجدول رقم (1) أن إجمالى حجم الإستثمارات القومية بجمهورية مصرالعربية خلال الفترة (1996-2014) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى 54.89 مليار جنيه فى عام 1996 يمثل نحو25.6% من إجمالى الناتج المحلى لنفس العام ، وحد أقصى بلغ نحو 147.66 مليار جنيه عام 2010 يمثل نحو20.2% من إجمالى الناتج المحلى وبمتوسط سنوى بلغ نحو 97.55 مليار جنيه يمثل نحو 18.1% من متوسط إجمالى الناتج المحلى خلال نفس الفترة ، وبدراسة معادلة الإتجاه الزمنى العام لتطور إجمالى حجم الإستثمارات القومية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة المذكورة تبين مؤشرات المعادلة رقم (6) بالجدول رقم (2) أنها تتزايد سنويا" بمايقدر بنحو5.99 مليار جنيه تمثل نحو 6.1% من متوسطها وأن هذه الزيادة مؤكدة من الناحية الإحصائية ، وقد بلغ معامل التحديد نحو0.86

تطور الناتج الزراعي المحلى العام في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996– 2014):

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) أن الناتج الزراعي المحلى للقطاع العام خلال الفترة (1996– 2014) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 0.01 مليار جنيه عام 2006 يمثل نحو 0.01% من إجمالى الناتج الزراعى المحلى لنفس العام ، وحد أقصى بلغ نحو 0.21 مليار جنيه عام 2001 يمثل نحو 0.4% من إجمالى الناتج الزراعى المحلى و بمتوسط سنوى بلغ نحو 0.09 مليار جنيه يمثل نحو 0.12% من متوسط إجمالى الناتج الزراعى المحلى والبالغ نحو 74.32 مليار جنيه ، وتبين المعادلة رقم (7) من الجدول رقم (2) أن الناتج الزراعي المحلى العام قد أخذ

إتجاها" عاما" متناقصا" بمقدار سنوى معنوى احصائيا" بلغ نحو 0.010 مليار جنيه يمثل نحو 11.1% من متوسطها خلال الفترة المذكورة ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.52

تطور الناتج الزراعي المحلى الخاص في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996– 2014):

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (1) أن الناتج الزراعي المحلى للقطاع الخاص خلال الفترة (1996– 2014) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 36.77مليار جنيه عام 1996 يمثل نحو 99.5% من إجمالى الناتج الزراعى المحلى لنفس العام ، وحد أقصى بلغ نحو 128.09 مليار جنيه عام 2014 يمثل نحو 99.9% من إجمالى الناتج الزراعى المحلى و بمتوسط سنوى بلغ نحو 74.23 مليار جنيه يمثل نحو 99.9% من متوسط إجمالى الناتج الزراعى المحلى والبالغ نحو 83.32 مليار جنيه ، وتبين المعادلة رقم (8) من الجدول رقم (2) أن الناتج الزراعي المحلى الخاص قد أخذ إتجاها" عاما" متزايدا" بمقدار سنوى معنوى احصائيا" بلغ نحو 4.92 مليار جنيه يمثل نحو 6.6% من متوسطها خلال الفترة المذكورة ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.95

تطور الناتج الزراعي المحلى الإجمالي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996– 2014):

يتبين من استعراض بيانات الجدول (1) أن الناتج الزراعي المحلى الإجمالي خلال الفترة (1996 - 2014) قد اخذ اتجاها عاما متزايدا حيث بلغ حده الأدنى نحو 36.97 مليار جنيه عام 1996 يمثل نحو 17.3% من الناتج المحلى الإجمالى لنفس العام وحده الأقصى حوالي 128.18 مليار جنيه عام 2014 يمثل نحو 11.1% من الناتج المحلى الإجمالى وبمتوسط سنوي بلغ نحو 74.32مليار جنيه خلال الفترة المذكورة جدول رقم(1) ملحق ، وتشير المعادلة رقم (9) بالجدول رقم (2) للاتجاه الزمني العام لتطور قيمة الناتج الزراعي المحلى الإجمالي خلال الفترة المذكورة قد اخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوي معنوى احصائيا" بلغ نحو 4.9 مليار جنيه يمثل نحو 6.6% من متوسطها خلال الفترة المذكورة ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.95

- تطور الناتج المحلي العام في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996– 2014):

تبين مؤشرات الجدول رقم (1) تطور الناتج المحلي العام خلال الفترة (1996– 2014) حيث تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 74 مليار جنيه عام 1996 يمثل نحو 34.6% من الناتج المحلى الإجمالى لنفس العام وحد أقصى حوالي 423.31 مليار جنيه عام 2014 يمثل نحو 36.6% من الناتج المحلى الإجمالى لنفس العام وبمتوسط سنوي بلغ نحو 196.4 مليار جنيه يمثل نحو 36.4% من متوسط الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة المذكورة ، وتشير المعادلة رقم(10) بالجدول رقم (2) للاتجاه الزمني العام لتطور قيمه الناتج المحلي العام وقد اخذت اتجاها" عاما" متزايدا" بمقدار سنوى معنوى احصائيا" بلغ نحو 18.9 مليار جنيه تمثل نحو 9.6% من متوسطها خلال فترة الدراسة المذكورة ، وقد بلغ معامل التحديد نحو0.94

- تطور الناتج المحلي الخاص في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996– 2014):

تبين مؤشرات الجدول رقم (1) تطور الناتج المحلي الخاص خلال الفترة (1996– 2014) حيث تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 140.18 مليار جنيه عام 1996 يمثل نحو 65.5% من الناتج المحلى الإجمالى لنفس العام وحد أقصى حوالي 732.64 مليار جنيه عام 2014 يمثل نحو 63.4% من الناتج المحلى الإجمالى لنفس العام وبمتوسط سنوي بلغ نحو 342.8 مليار جنيه يمثل نحو 63.6% من متوسط الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة المذكورة ، وتشير المعادلة رقم(11) بالجدول رقم (2) للاتجاه الزمني العام لتطور قيمه الناتج المحلي الخاص وقد اخذت اتجاها" عاما" متزايدا" بمقدار سنوى معنوى احصائيا" بلغ نحو 30.3 مليار جنيه تمثل نحو 8.8 % من متوسطها خلال فترة الدراسة المذكورة ، وقد بلغ معامل التحديد نحو0.88

- تطور الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996– 2014):

تبين مؤشرات الجدول رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996– 2014) حيث تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 214.18 مليار جنيه عام 1996 وحد أقصى حوالي 1155.95 مليار جنيه عام 2014 ومتوسط سنوي بلغ نحو 539.2 مليار جنيه خلال الفترة المذكورة ، وتشير المعادلة رقم(12) بالجدول رقم (2) للاتجاه الزمني العام لتطور قيمه الناتج المحلي الإجمالي وقد اخذت اتجاها" عاما" متزايدا" بمقدار سنوى معنوى احصائيا" بلغ نحو 48.94 مليار جنيه تمثل نحو 9.1 % من متوسطها خلال فترة الدراسة المذكورة ، وقد بلغ معامل التحديد نحو0.91

ثانيا : أهم العوامل المؤثرة على حجم الإستثمارات الزراعية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996 – 2014)

يشمل هذا الجزء دراسة أهم العوامل المؤثرة على حجم الإستثمارات الزراعية فى مصر خلال الفترة (1996- 2014)، حيث يفترض أن حجم الإستثمارات الزراعية يتحدد من خلال العديد من العوامل الإقتصادية التى تؤثر عليها (كمتغير تابع) كما يوضحه الجدول رقم (3) والتى من أهمها قيمة الصادرات الزراعية ($س_1$) ،قيمة الواردات الزراعية ($س_2$) ،إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى ($س_3$) ، العمالة الزراعية ($س_4$) ، معدل التضخم ($س_5$) ، سعر الفائدة على القروض الزراعية ($س_6$) ، قيمة القروض الزراعية ($س_7$) ، قيمة المدخرات الزراعية ($س_8$) ، قيمة الدخل الزراعى ($س_9$) (كمتغيرات مستقلة) ، وقد تم اجراء التحليل الإحصائى باستخدام عدد من المحاولات بهدف الحصول على نموذج يضم أكبر عدد من المتغيرات والتى تتفق مع المنطق الإقتصادى والإحصائى ، وقد تبين أن أسلوب الإنحدار المتعدد والمرحلى فى الصورة الخطية أفضل الصور حيث اتفقت مع المنطق الاقتصادى والإحصائى.

أ- نموذج الإنحدار المتعدد :

بتقدير دالة الإنحدار المتعددة للمتغيرات المؤثرة على الإستثمارات الزراعية سالفة الذكر خلال فترة الدراسة (1996-2014) أمكن الحصول على الدالة التالية.

$$ص^{هـ} = 12.5 + 0.50\ س_{1ه} - 0.19\ س_{2م} - 0.57\ س_{3م} - 1.34\ س_{4م} - 0.36\ س_{5ه} - 0.06\ س_{6ه} + 0.8\ س_{7ه} + 1.43\ س_{8ه} + 0.13\ س_{9ه}$$

(1.61) (2.22)* (2.49)* (4.02)** (0.14) (1.45)* (2.23)* (2.00)*

ر-2 = 0.80 ف = (9.14)**

ويتضح من نتائج النموذج معنويته احصائيا" حيث بلغت قيمة ف المحسوبة حوالى (9.14) ،كما بلغ معامل التحديد المعدل نحو 0.80 بما يفسر أن حوالى 80 % من التغيرات فى حجم الإستثمارات الزراعية خلال فترة الدراسة يرجع إلى التغيرات فى المتغيرات المستقلة مجتمعة فى الدالة المقدرة ، كما يتبين من الدالة تأثير كلا" من قيمة الواردات الزراعية ($س_2$) ، إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى ($س_3$) ، العمالة الزراعية ($س_4$) ، معدل التضخم ($س_5$) ، قيمة المدخرات الزراعية ($س_8$) ، قيمة الدخل الزراعى ($س_9$) على الإستثمارات الزراعية حيث اتفقت اشارتهم مع المنطق الإقتصادى .

مما يعنى أنه بزيادة مليار جنيه من قيمة الواردات الزراعية ($س_2$) تنخفض الإستثمارات الزراعية بمقدار 0.19 مليار جنيه وقد يعزى ذلك إلى أن زيادة قيمة الواردات تؤدى إلى عجز فى الميزان التجارى الأمر الذى يؤدى إلى خفض رصيد العملات الأجنبية مما يؤدى بدوره إلى خفض قيمة الإستثمارات الزراعية والتى تعتمد على الواردات الزراعية من الخارج لتغطية مستلزمات إنتاجها وعلى سبيل المثال صناعة الدواجن التى تعتمد بشكل رئيسى على الواردات فى مستلزمات إنتاجها من الخارج.

كما أنه بزيادة مليار جنيه من إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى ($س_3$) تنخفض الاستثمارات الزراعية بمقدار 0.57 مليار جنيه وقد يعزى ذلك إلى أن زيادة قيمة مستلزمات الإنتاج تؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج وقد تكون تلك الزيادة إلى الحد الذى تخرج المنشأة من دائرة الإنتاج وقد تكون إلى الحد التى لا يخرجها من دائرة الإنتاج لكنها تضطر إلى خفض حجم الإنتاج وبالتالى تنخفض الإستثمارات الزراعية.

وأنه بزيادة العمالة الزراعية ($س_4$) مليون عامل تنخفض الاستثمارات الزراعية بمقدار 1.34 مليار جنيه وقد يعزى ذلك إلى أنة بزيادة حجم العمالة تحل محل الاستثمارات الموجهة لكل من الميكنة والالات والمعدات والتكنولوجيا الحديثة .

جدول 3. أهم العوامل المؤثرة على الإستثمارات الزراعية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996 – 2014)

(الوحدة : مليار جنيه)

السنوات	إجمالى الإستثمارات الزراعية	قيمة الصادرات الزراعية	قيمة الواردات الزراعية	إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى	العمالة الزراعية (مليون عامل)	معدل التضخم %	سعر الفائدة على القروض الزراعية	قيمة القروض الزراعية	قيمة المدخرات الزراعية	قيمة الدخل الزراعى
1996	4.48	1.50	6.11	14.19	4.69	9.0	17.0	7.60	6.80	56.17
1997	5.12	1.38	7.63	14.01	4.75	8.0	16.0	9.00	7.80	60.54
1998	7.97	1.66	5.89	15.31	4.80	4.0	16.0	9.76	8.89	62.15
1999	8.21	1.75	5.75	17.98	4.86	3.0	14.0	10.34	9.85	67.21
2000	7.87	1.74	6.19	20.30	4.92	2.0	13.0	9.68	9.97	69.37
2001	7.88	1.73	6.92	20.31	5.01	2.0	13.0	10.77	10.01	71.86
2002	9.15	2.67	8.39	22.66	4.91	2.7	14.0	10.00	9.91	80.32
2003	6.04	3.87	9.34	26.71	5.41	7.0	13.0	10.00	10.57	91.37
2004	7.10	4.60	8.83	27.52	5.16	10.0	13.0	11.37	11.18	105.11
2005	6.57	4.87	12.22	30.18	5.24	11.0	13.0	11.78	12.04	112.46
2006	6.93	5.00	11.12	30.21	6.37	10.0	13.0	13.28	13.71	118.46
2007	5.98	4.76	11.83	30.44	6.89	11.0	13.0	12.13	12.82	119.78
2008	5.71	7.71	14.44	34.61	7.12	11.7	12.1	11.61	12.31	131.40
2009	4.60	9.19	17.70	34.46	6.88	16.0	12.1	11.40	12.20	127.06
2010	4.29	10.06	16.75	37.35	6.73	11.7	11.1	11.21	12.04	133.34
2011	4.15	10.98	25.12	42.66	6.81	8.9	11.0	10.80	11.59	151.69
2012	3.11	10.54	30.40	44.36	6.74	7.0	11.9	10.36	11.58	154.83
2013	4.64	11.19	26.92	43.55	6.70	8.6	12.6	9.53	11.41	156.45
2014	6.17	12.10	28.82	43.36	6.69	8.8	12.2	9.29	11.30	162.10
المتوسط	6.1	5.65	13.7	28.96	5.83	8.2	13.21	10.52	10.84	106.93

المصدر : حسبت من 1- وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية ، تقرير متابعة خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

2- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة التجارة الخارجية ،الكتاب الإحصاء السنوى ،أعداد متفرقة

وبزيادة معدل التضخم ($س_5$) 1% تنخفض الإستثمارات الزراعية بمقدار 0.36 مليار جنيه وقد يعزى ذلك إلى أن التضخم يؤدى إلى إنخفاض القوة الشرائية للنقود وإتجاه أسعار السلع والخدمات نحو الإرتفاع مما يؤدى بدوره مرة أخرى إلى خفض الطلب على السلع والخدمات مما ينعكس بدوره على الإستثمارات الزراعية فينخفض حجمها.

وبزيادة قيمة المدخرات الزراعية ($س_8$) مليار جنيه تزداد الإستثمارات الزراعية بمقدار 1.43 مليار جنيه وقد يعزى ذلك إلى أن زيادة معدلات الإدخار يزيد رصيد البنوك من الأموال فيزيد قدرتها على منح القروض الإستثمارية وبالتالى زيادة الإستثمارات الزراعية .

كما أنه بزيادة قيمة الدخل الزراعى ($س_9$) مليار جنيه تزداد الإستثمارات الزراعية بمقدار 0.13 مليار جنيه وقد يعزى ذلك إلى أن زيادة حجم الدخل الزراعى يعطى فرص أكثر لتوجيه حجم أكبر منه للإستثمارات الزراعية ، حيث تتفق الإشارة فى كلا" من قيمة الصادرات الزراعية ($س_1$) ، سعر الفائدة على القروض الزراعية ($س_6$) ، قيمة القروض الزراعية ($س_7$) مع المنطق الإقتصادى.

ب- نموذج الإنحدار المرحلى:

وبتقدير دالة الإنحدار المرحلى للمتغيرات التى تؤثر على الإستثمارات الزراعية أمكن الحصول على أفضل الصور للدالة وهى الصورة الخطية من الناحية الإحصائية كما يلى :

ص^هـ = 6.831 - 0.302 س$_{2هـ}$ - 0.328 س$_{5هـ}$+ 0.056 س$_{9هـ}$

(3.12) (4.47)** (4.28)***

ر-2 =0.71 ف= (15.949)**

المرونة الإجمالية = 1.53

تشير نتائج الدالة السابقة أن الدالة معنوية إحصائيا" ،حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (15.949) ، كما بلغ قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.71 بما يفسر أن نحو 71% من التغيرات فى حجم الإستثمارات الزراعية خلال الفترة (1996 -2014) ترجع إلى التغيرات المستقلة فى الدالة المقدرة ، ويتبين من مؤشرات الدالة أن أهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة فى حجم الإستثمارات الزراعية خلال الفترة المذكورة هى قيمة الواردات الزراعية ($س_2$) ،معدل التضخم ($س_5$) ، قيمة الدخل الزراعى ($س_9$) ، وقد اتفقت اشارتهم مع المنطق الإقتصادى حيث أنه بزيادة كل من قيمة الواردات الزراعية ($س_2$) مليار جنيه ومعدل التضخم ($س_5$) 1% تؤدى إلى خفض حجم الإستثمارات الزراعية بنحو 0.302 ، 0.328مليار جنيه لكل منهما على الترتيب وقد يعزى ذلك لما تم توضيحه بنموذج الإنحدار المتعدد، فى حين أنه بزيادة قيمة الدخل الزراعى ($س_9$) مليار جنيه تؤدى إلى زيادة حجم الإستثمارات الزراعية بنحو0.05مليار جنيه ، وبلغت المرونة الإجمالية لنموذج الإنحدار المرحلى نحو 1.53 مما يشير إلى أنه مازالت توجد فرص إستثمارية خاصة للإستثمارات الزراعية فى المقتصد المصرى .

ثالثا" :أهم المعايير المستخدمة فى قياس كفاءة الإستثمارات الزراعية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996 -2014)

تتعدد المعايير المستخدمة لقياس كفاءة الإستثمارات الزراعية والتى تعتبر من أهم الوسائل لنجاح عملية التنمية الزراعية حيث تعتبر من الموارد الأساسية لزيادة الإنتاج والدخل الزراعى وخلق فرص عمل جديدة ، ولإحداثه تنمية زراعية ذلك يتم من خلال قدرتها على زيادة الإستثمارات الزراعية المتاحة ويمكن قياس كفاءة الإستثمارات الزراعية من خلال بعض المعايير الإقتصادية والتى منها:

أ - معدل الإستثمار :

يوضح الجدول رقم (4) أن معدل الاستثمار للاستثمارات الزراعية العامة خلال فترة الدراسة (1996-2014) كان اكبر من الواحد الصحيح خلال سنوات الدراسة وقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 10.35 عام 1996 وحد أقصى بلغ نحو 241 عام 2006 وبإنحراف معيارى بلغ نحو 73.52 عن المتوسط والبالغ نحو74.33 خلال الفترة المذكورة مما يدل على عدم كفاءة الإستثمارات الزراعية العامة ويعزى ذلك إلى توجيه هذه الإستثمارات لمشروعات خدمية تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة منخفضة العائد .

وفيما يتعلق بمعدل الإستثمار للإستثمارات الزراعية الخاصة خلال سنوات الدراسة جدول رقم (4) يتضح أنه كان منخفض وأقل من الواحد الصحيح وتراوح بين حد أدنى بلغ نحو 0.014 عام 2012 وحد اقصى بلغ نحو 0.101 عام 2002 وبانحراف معيارى بلغ نحو0.028عن المتوسط البالغ نحو0.056 خلال الفترة المذكورة وهذا يشير الى كفاءة الاستثمارات الموجهة القطاع الزراعية الخاص ويرجع ذلك الى انخفاض قيمة الاستثمار اللازم لانتاج وحدة واحدة من الناتج الزراعى ، كما يشير الجدول نفسه إلى معدل الإستثمار على مستوى قطاع الزراعة خلال الفترة (1996 – 2014) كان أقل من الواحد الصحيح وقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 0.028 عام 2012 وحد أقصى بلغ نحو 0.179 عام 1998 وبإنحراف معيارى بلغ نحو0.050عن المتوسط البالغ نحو0.098 خلال الفترة المذكورة مما يشير إلى إرتفاع كفاءة الإستثمارات الزراعية بصورة عامة خلال الفترة المذكورة .

. أهم المعايير المستخدمة فى قياس كفاءة الإستثمارات الزراعية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996 – 2014)

السنوات	معدل الإستثمار			معدل العائد على الإستثمار الزراعى			مضاعف الإستثمار			معامل التوطن			معامل التكثيف
	الإستثمارات الزراعية العامة	الإستثمارات الزراعية الخاصة	إجمالى الإستثمارات الزراعية	الإستثمارات الزراعية العامة	الإستثمارات الزراعية الخاصة	إجمالى الإستثمارات الزراعية	الإستثمارات الزراعية العامة	الإستثمارات الزراعية الخاصة	إجمالى الإستثمارات الزراعية	الإستثمارات الزراعية العامة	الإستثمارات الزراعية الخاصة	إجمالى الإستثمارات الزراعية	الرأسمالى لإجمالى الإستثمارات الزراعية
1996	10.35	0.066	0.121	0.097	15.26	8.25	-	-	-	22.39	0.444	0.473	0.955
1997	12.84	0.065.0.	0.124	0.078	15.37	8.08	0.027	16.33	6.89	26.76	0.376	0.446	1.078
1998	21.25	084	0.179	0.047	11.93	5.59	0.006	3.70	1.12	43.84	0.741	0.777	0.660
1999	19.00	0.093	0.172	0.053	10.78	5.81	-	13.17	13.17	48.69	0599	0.759	0.689
2000	15.50	0.093	0.154	0.064	10.70	6.50	-	9.77	10.06	44.90	0.661	0.753	1.600
2001	13.24	0.097	0.149	0.076	10.34	6.72	0.030	5.23	197.00	43.79	0.687	0.778	1.573
2002	58.83	0.101	0.164	0.017	9.98	6.08	0.200	5.46	2.12	200.51	0.740	0.864	1.864
2003	60.80	0.050	0.100	0.016	20.05	9.98	0.020	1.75	457.00	253.39	0.366	0.575	1.116
2004	66.80	0.058	0.109	0.015	17.30	9.17	-	6.42	4.60	271.05	0.442	0.625	1.376
2005	70.25	0.056	0.099	0.014	17.72	10.15	0.019	-	3.00	272.24	0.380	0.517	1.254
2006	241.00	0.064	0.098	0.004	15.59	10.17	0.075	5.05	10.58	1126.06	0.338	0.493	1.088
2007	178.00	0.054	0.078	0.005	18.67	12.84	0.019	15.29	6.61	442.19	0.239	0.356	0.0868
2008	202.00	0.046	0.071	0.005	21.69	14.02	0.067	7.81	12.11	958.96	0.185	0.305	0.802
2009	184.00	0.030	0.051	0.005	32.91	19.75	-	11.62	9.74	684.15	0.196	0.255	0.669
2010	91.50	0.024	0.042	0.011	41.67	23.90	1.000	39.20	37.97	373.07	0.136	0.207	0.637
2011	99.50	0.019	0.036	0.010	53.41	27.80	-	42.87	91.86	562.59	0.108	0.205	0.609
2012	22.14	0.014	0.028	0.045	70.03	35.15	0.083	10.22	5.85	145.43	0.101	0.196	0.461
2013	20.84	0.026	0.040	0.049	38.58	25.04	0.125	4.74	4.50	145.85	0.217	0.316	0.693
2014	24.440	0.031	0.048	0.041	32.26	20.77	0.018	12.47	7.83	176.38	0.277	0.395	0.922
المتوسط	74.33	0.056	0.098	0.034	24.43	13.99	0.089	11.08	45.47	307.49	0.331	0.489	1.101
الإنحراف المعيارى	73.52	0.028	0.050	0.029	16.48	8.77	0.227	11.61	108.61	320.19	0.215	0.220	0.424

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (1) بالبحث

ب – معدل العائد على الإستثمار :

بإستعراض نتائج الجدول رقم (4) يتضح أن معدل العائد على الإستثمار الزراعى فى القطاع العام خلال فترة الدراسة كانت قيمته أقل من الواحد الصحيح مما يشير إلى إنخفاض قيمة إنتاجية وحدة الإستثمار الموجهة للقطاع العام وقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 0.04مليار جنيه عام 2006 وحد أقصى بلغ نحو0.097 مليار جنيه عام 1996 وبإنحراف معيارى بلغ نحو0.029 عن المتوسط البالغ نحو0.034 مليار خلال الفترة المذكورة ، كما تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى معدل العائد على الإستثمار الزراعى فى القطاع الخاص خلال الفترة (1996-2014) قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 9.89 مليار جنيه عام 2002 وحد أقصى بلغ نحو70.03 مليار جنيه عام 2012 وبإنحراف معيارى بلغ نحو16.48عن المتوسط البالغ نحو24.43 مليار جنيه خلال الفترة المذكورة أى أنه كان أكبر من الواحد الصحيح خلال الفترة مما يشير إلى كفاءة الإستثمار الزراعى فى القطاع الخاص ويعزى ذلك إلى إرتفاع قيمة انتاجية وحدة الإستثمار الزراعى ، بينما توضح نتائج الجدول رقم (4) إلى أن معدل العائد على الإستثمار الزراعى لإجمالى الإستثمارات الموجهة فى قطاعى الزراعة (عام ،خاص) خلال الفترة (1996-2014) إتسم بالزيادة عن الواحد الصحيح مما يشير إلى كفاءة الإستثمارات الزراعية بقطاعيها (عام ،خاص) خلال فترة الدراسة وقد يعزى ذلك إلى التباين فى كل من تكاليف الإنتاج الزراعى وأسعار المنتجات الزراعية علاوة إلى إرتفاع قيمة انتاجية وحدة الإستثمار الزراعى وقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 5.59 مليار جنيه عام 1998 وحد أقصى بلغ نحو35.15 مليار جنيه عام 2012 وبإنحراف معيارى بلغ نحو8.77عن المتوسط البالغ نحو13.99 مليار جنيه خلال الفترة المذكورة

ج- مضاعف الإستثمار:

يتبين من مؤشرات الجدول رقم (4) أن قيمة مضاعف الإستثمار الموجه للقطاع العام خلال الفترة (1996-2014) قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 0.006 عام 1998 وحد أقصى بلغ نحو 1.00 عام 2010 وبإنحراف معيارى بلغ نحو0.227 عن المتوسط البالغ نحو0.089 خلال الفترة المذكورة ، أى أن قيمة مضاعف الإستثمارفى القطاع الزراعى العام قد كان أقل من الواحد الصحيح خلال فترة الدراسة مما يدل على ضعف كفاءة الإستثمارات الموجهه إليه .

كما توضح نتائج الجدول رقم (4) إلى أن قيمة مضاعف الإستثمار الموجة للقطاع الزراعى الخاص خلال فترة الدراسة قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 1.75 عام 2003 وحد أقصى بلغ نحو 42.87 عام 2011 وبإنحراف معيارى بلغ نحو 11.61 عن المتوسط البالغ نحو11.08 مما يعنى أن مضاعف الإستثمار الزراعى الخاص بلغت قيمته أكبر من الواحد الصحيح مما يشير إلى كفاءة الإستثمارات الزراعية الخاصة خلال فترة الدراسة، وبإستعراض بيانات الجدول رقم (4) يتبين أن قيمة مضاعف الإستثمار فى قطاع الزراعة (عام وخاص) خلال الفترة (1996-2014) قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 1.12 عام 1998 وحد أقصى بلغ نحو 457 عام 2003 وبإنحراف معيارى بلغ نحو 108.61 عن المتوسط البالغ نحو 45.47 خلال الفترة المذكورة أى أنه يعنى أن قيمته كانت أكبر من الواحد الصحيح خلال فترة الدراسة مما يشير إلى كفاءة الإستثمارات الموجهه لقطاع الزراعة بشقيه (عام وخاص) .

معامل التوطن :

بإستعراض بيانات الجدول رقم (4) تبين أن معامل التوطن للإستثمار الزراعى فى القطاع العام خلال الفترة (1998-2014) كان أكبر من الواحد الصحيح مما يعكس عن عدم وجود كفاءة للإستثمارات الزراعية فى هذا القطاع وقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 22.39 عام 1996 وحد أقصى بلغ نحو 1126.06عام 2006 وبإنحراف معيارى بلغ نحو320.20 عن المتوسط البالغ نحو 307.49 ، فى حين أن معامل التوطن للإستثمارات الزراعية فى القطاع الخاص خلال الفترة المذكورة كان أقل من الواحد الصحيح مما يعكس عن وجود كفاءة للإستثمارات الزراعية فى هذا القطاع وقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 0.101 عام 2012 وحد أقصى بلغ نحو0.741 عام 1998 وبإنحراف معيارى بلغ نحو 0.215 عن المتوسط البالغ نحو 0.331 ، بينما كانت قيمة معامل التوطن للإستثمارات الزراعية (عام ،خاص) خلال الفترة المذكورة أقل من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الإستثمارات الزراعية أى أنها لم تتجاوز قيمة الناتج المحلى الزراعى المتولد منه ، حيث يتراوح بين حد أدنى بلغ0.196 عام 2012 وحد أقصى بلغ نحو 0.864 عام 2002 وبإنحراف معيارى بلغ نحو 0.220 عن المتوسط البالغ نحو 0.498 خلال الفترة المذكورة .

معامل التكثيف الرأسمالى :

يوضح الجدول رقم (4) أن معامل التكثيف الرأسمالى فى القطاع الزراعى خلال الفترة (1996-2014) تراوح بين الزيادة والنقصان حيث كان أكبرمن الواحد الصحيح خلال السنوات من عام 1997 حتى عام 2006 مما يدل على أن قطاع الزراعة خلال تلك الفترة كان مكثف لإستخدام رأس المال أى أن زيادة رأس المال تفوق نسبة العاملين بهذا القطاع فى حين إنخفض هذا المعدل عن الواحد الصحيح خلال السنوات الأخيرة مما يدل على أن زيادة عدد العاملين بقطاع الزراعة بدرجة تفوق الإستثمارات الموجهة لهذا القطاع ، وقد بلغ معامل التكثيف الرأسمالى حده الأدنى نحو 0.461 عام 2012 وحده الأقصى نحو 1.864 عام 2002 وبإنحراف معيارى بلغ نحو 0.424 عن المتوسط البالغ نحو 1.101 خلال الفترة المذكورة .

رابعا" : معامل عدم الإستقرار لأهم المتغيرات الإقتصادية المرتبطة بالإستثمارات الزراعية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996- 2014) :

يتناول هذا الجزء حساب معامل عدم الإستقرار لكل من من إجمالى الإستثمارات الزراعية بشقيه العام والخاص وإجمالى الإستثمارات القومية بشقيها العام والخاص علاوة على إجمالى الناتج المحلى الزراعى بشقيه العام والخاص بالإضافة إلى إجمالى الناتج المحلى القومى بشقيه العام والخاص وذلك على مستوى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996- 2014) حيث توضح هذه المعاملات درجة التذبذبات السنوية فى كل من المتغيرات السابقة الذكر ، ويمكن حساب معامل عدم الإستقرار عن طريق حساب النسبة المئوية لإنحراف القيم الفعلية عن القيم المقدرة منسوبا" إلى القيم المقدرة والتى يتم حسابها بالإعتماد على معادلة الإتجاه العام حيث يمكن صياغة هذا المؤشر على النحو التالى:

$$\text{unstabilit coefficient} = \frac{y - y^{8}}{y^{8}} \times 100$$

حيث

u n .c = معامل عدم الإستقرار

y^{8} = القيمة التقديرية لقيم المتغيرات موضوع الدراسة

y = القيمة الفعلية للمتغير التابع

إذا كانت قيمة هذا المعامل مساوية للصفر فإن ذلك يعنى ثبات وإستقرار الظاهرة المحسوبة وكلما زادت قيمة هذا المعامل فإن ذلك يعنى زيادة درجة عدم الثبات أو عدم الإستقرار أى كلما اقتربت قيمة هذا المعامل من الصفر يكون شبه مستقر أويميل إلى الإستقرار .

وبإستعراض بيانات الجدول رقم (5) يتضح أن قيمة معامل عدم الإستقرار للإستثمارات الزراعية العامة خلال الفترة (1996-2014) تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 0.1 (أكثر الأعوام إستقرارا" أى شبه مستقرة) عام 2011 وحد أقصى بلغ نحو 38.9 (أقل الأعوام إستقرارا")عام 1996 وبمتوسط سنوى بلغ نحو 16.8مما يعكس عدم استقرار الإستثمارات الزراعية بصفة عامة ، كمايتضح من بيانات الجدول المذكور أن قيمة معامل عدم الإستقرار للإستثمارات الزراعية الخاصة خلال فترة الدراسة تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 2.4(أكثر الأعوام إستقرارا" أى شبه مستقرة)عام 2013 وحد أقصى بلغ نحو 50.4 (أقل الأعوام إستقرارا")عام 2012 وبمتوسط سنوى بلغ نحو 24.6 ومن ثم يمكن القول أن الإستثمارات العامة أكثر إستقرارا" من نظيرتها الخاصة ، فى حين أن قيمة معامل عدم الإستقرار لإجمالى الإستثمارات الزراعية خلال فتر الدراسة فقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو2.3 (أكثر الأعوام إستقرارا" أى شبه مستقرة) عام 2008 وحد أقصى بلغ نحو 40.3 (أقل الأعوام إستقرارا")عام 1996 وبمتوسط سنوى بلغ نحو18.4 |، وبالنسبة لمعامل عدم الإسقرار للإستثمارات القومية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996- 2014) فقد تبين من الجدول رقم (5) أن قيمة معامل عدم الإستقرار للإستثمارات القومية العامة قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 0.2 عام 2008 وحد أقصى بلغ نحو 32.6 عام 2009 وبمتوسط سنوى بلغ نحو 12.4، كمايتضح من بيانات الجدول المذكور أن قيمة معامل عدم الإستقرار للإستثمارات القومية الخاصة خلال فترة الدراسة تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 0.2 عام 2006 وحد أقصى بلغ نحو 54 عام 1997 وبمتوسط سنوى بلغ نحو 18.7 فى حين أن قيمة معامل عدم الإستقرار لإجمالى الإستثمارات القومية خلال فتر الدراسة فقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو1.4 عام 1999 وحد أقصى بلغ نحو 36.4 عام 1997 وبمتوسط سنوى بلغ نحو12.7

أما بالنسبة لمعامل عدم الإستقرار للناتج الزراعى المحلى فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996- 2014) فقد تبين من الجدول رقم (5) أن قيمة معامل عدم الإستقرار للناتج الزراعى المحلى العام قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 9.3عام 1996 وحد أقصى بلغ نحو 2900 عام 2014 وبمتوسط سنوى بلغ نحو 232.8، كمايتضح من بيانات الجدول المذكور أن قيمة معامل عدم الإستقرار للناتج الزراعى المحلى الخاص خلال فترة الدراسة تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 0.5 عام 2012 وحد أقصى بلغ نحو 22.8 عام 1996 وبمتوسط سنوى بلغ نحو 8.1 فى حين أن قيمة معامل عدم الإستقرار للناتج الزراعى المحلى الإجمالى خلال فتر الدراسة فقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو0.7عام 2012 وحد أقصى بلغ نحو 22.7 عام 1996 وبمتوسط سنوى بلغ نحو 8.1

جدول 5. معامل عدم الإستقرارلمحددات الإستثمارات الزراعية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996 – 2014)

السنوات	الإستثمارات الزراعية العامة	الإستثمارات الزراعية الخاصة	إجمالى الإستثمارات الزراعية	الإستثمارات القومية العامة	الإستثمارات القومية الخاصة	إجمالى الإستثمارات القومية	الناتج الزراعى العام	الناتج الزراعى الخاص	الناتج الزراعى القومى	الناتج المحلى العام	الناتج المحلى الخاص	الناتج المحلى الإجمالى
1996	38.9	48.8	40.3	14.5	50.3	25.8	9.3	22.8	22.7	108.9	92.7	116.9
1997	25.9	34.1	30.2	26.2	54.0	36.4	9.8	18.1	18.2	83.7	56.3	65.3
1998	32.8	32.2	11.0	19.7	9.9	7.8	22.7	11.5	11.7	27.9	33.9	32.5
1999	22.3	11.6	17.0	5.9	10.9	1.4	30.7	6.3	6.1	17.3	17.1	12.3
2000	3.2	22.4	16.2	11.0	3.8	7.7	39.7	2.7	2.9	8.0	9.2	3.8
2001	4.9	33.2	17.6	20.9	12.6	16.9	57.9	3.3	3.1	17.4	1.9	6.9
2002	24.8	49.2	39.9	14.6	23.6	19.1	51.2	6.5	6.5	17.0	12.8	13.9
2003	11.1	19.0	5.3	21.6	28.0	24.9	55.8	6.6	6.5	14.5	18.2	16.5
2004	26.4	3.2	14.2	7.5	28.0	18.3	51.5	6.2	6.1	8.8	15.3	12.5
2005	10.2	5.0	8.4	1.1	22.0	22.4	57.0	10.2	10.2	12.5	19.9	16.8
2006	1.9	28.5	17.5	8.3	0.2	3.5	88.0	11.0	10.9	7.6	19.6	14.8
2007	20.9	18.9	4.2	7.3	21.7	8.9	72.6	8.7	8.6	9.9	17.6	14.4
2008	11.1	8.7	2.3	0.2	39.0	22.3	84.1	10.1	10.0	6.4	15.5	11.8
2009	15.5	7.2	15.1	32.6	8.6	8.8	81.1	3.3	3.2	6.5	11.6	9.3
2010	12.2	24.8	18.4	26.1	8.5	15.8	53.5	3.7	3.9	6.1	7.5	6.5
2011	0.1	32.7	18.6	3.1	9.2	4.1	39.4	11.2	11.4	3.0	6.2	4.6
2012	18.4	50.4	37.0	5.0	7.0	2.2	204.3	0.5	0.7	7.2	12.9	11.3
2013	9.7	2.4	2.9	8.5	7.6	8.0	515.4	2.2	2.5	9.4	15.2	13.6
2014	28.4	31.4	33.5	1.8	10.5	7.1	2900	8.1	8.3	15.5	18.5	18
المتوسط	16.8	24.6	18.4	12.4	18.7	12.7	232.8	8.1	8.1	20.4	21.2	21.1
المتوسط الهندسى	10.7	18.7	13.9	7.7	12.1	9.3	65.7	6.1	6.3	9.7	15.5	14.2

المصدر : جمعت وحسبت من الجداول أرقام (1) ، (2) بالبحث

أما فيما يتعلق بمعامل عدم الإستقرار للناتج المحلى فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1996- 2014) فقد تبين من الجدول رقم (5) أن قيمة معامل عدم الإستقرار للناتج المحلى العام قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 3 عام 2011 وحد أقصى بلغ نحو 108.9 عام 1996 وبمتوسط سنوى بلغ نحو 20.4 ، كمايتضح من بيانات الجدول المذكور أن قيمة معامل عدم الإستقرار للناتج المحلى الخاص خلال فترة الدراسة تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 1.9 عام 2001 وحد أقصى بلغ نحو 92.7 عام 1996 وبمتوسط سنوى بلغ نحو 21.2 فى حين أن قيمة معامل عدم الإستقرار للناتج المحلى الإجمالى خلال فتر الدراسة فقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو3.8 عام 2000 وحد أقصى بلغ نحو 116.9 عام 1996 وبمتوسط سنوى بلغ نحو21.1

ومما سبق يتضح أنه بدراسة المؤشر العام لمعامل عدم الإستقرار (المتوسط الهندسى) تبين أن الإستثمارات الزراعية العامة كانت أكثر إستقرارا" من الإستثمارات الزراعية الخاصة والإجمالى خلال فترة الدراسة حيث تراح المتوسط الهندسى لها نحو 10.7% يليها إجمالى الإستثمارات الزراعية والخاصة بنحو 13.9% ، 18.7% على الترتيب ممايشير إلى الإستقرار والثبات النسبى للإستثمارات الزراعية بشقيها ، وفيما يتعلق بحساب المؤشر العام لمعامل عدم الإستقرار للإستثمارات القومية بشقيها والناتج الزراعى القومى بشقيه والناتج المحلى الإجمالى بشقيه تبين أن الإستثمارات القومية العامة أكثر إستقرار من الإستثمارات الإجمالية والإستثمارات القومية الخاصة ، بينما كان المؤشر بالنسبة للناتج الزراعى الخاص أكثر إستقرار من الناتج الزراعى القومى ،أما بالنسبة للناتج الزراعى العام فإنه كان غير مستقر حيث تراوح نسبة المؤشر العام لمعامل عدم الإستقرار له نحو 65.7% ، أما بالنسبة للناتج المحلى العام فكان المؤشر العام لمعامل عدم الإستقرار له نحو 9.7% مما يشير إلى الإستقرار والثبات النسبى يليه الناتج المحلى الإجمالى والخاص على التوالى بنحو 14.2% ،15.5% .

المعوقات التي تحد من الإستثمار الزراعي في مصر :

يواجه الإستثمارالزراعى العديد من المعوقات الرئيسية التى تقف فى سبيل تطوره والتى يمكن تلخيصها فيما يلى:

- **المعوقات الإدارية والإجرائية:** تتمثل هده المعوقات فى تعدد الهيئات والجهات التى يجب ان يتردد عليها المستثمر للحصول على الترخيص بالاستثمار علاوة على تعدد الاوراق المطلوبة لكل جهة والتعقيدات الروتينية التى تواجه المستثمر مما يعطل تنفيد وانشاء المشروعات الزراعية وهو الأمر الذى يمكن تلافيه من خلال تطبيق نظام الشباك الواحد
- **المعوقات الاقتصادية :** وتشمل المعوقات المتعلقة بالمناخ الإستثمارى وأهمها النظام الضريبى وسعرالصرف واستقرار السياسات الإقتصادية وإمكانية تحويل الأرباح للخارج والمخاطرالتى يتحملها المشروع نتيجة لذلك المناخ ويدحل ضمن تلك المحددات الإقتصادية المحددات الإنتاجية والتسويقية والمعوقات المتعلقة بسياسات التجارة الخارجية.
- **المعوقات السياسية:** حيث تتأثر الإستثمارات بطبيعة العلاقات الدولية بين مختلف الأطراف ،لذلك يتطلب الأمر الفصل بين العلاقات السياسية والعلاقات الإقتصادية وتوفير ضمانات الإستثمار الزراعى خاصة وأن معظم الضمانات القانونية المتوفرة مصدرها تشريعات محلية داخلية تكون عرضة للتعديل والتبديل من طرف واحد.
- **المعوقات المتعلقة بترويج الاستثمارات الزراعية:** ويدحل ضمن هذه المعوقات عدم وضوح الفرص الإستثمارية الزراعية المتاحة بالدولة نتيجة لعدم وجود خريطة إستثمارية زراعية توضح تلك الفرص وموقعها بأقاليم ومحافظات الدولة ويستلزم الأمر فى هذا السياق بذل مزيد من الجهد الترويجى لإعلام المستثمرين خارجيا" وداخليا" بتلك الفرص .

التوصيات: وقد أمكن التوصل من خلال النتائج السابقة إلى بعض المقترحات والتى قد تساهم فى حل تلك المعوقات

- العمل على زيادة الإستثمارات الزراعية بشقيها من خلال العمل على ازالة المعوقات من التعقيدات الروتينية وذلك بتطبيق نظام الشباك الواحد أمام المستثمرين فى القطاع الزراعى علاوة على وجود خريطة واضحة لكل الأقاليم يتم من خلالها التعرف على الفرص الإستثمارية المتاحة.
- العمل على استقرار ووضوح السياسات الإستثمارية من ناحية الجوانب الإدارية والتسويقية والتمولية بما يؤدى لزيادة الإستثمارات وخاصة الزراعية منها.

المراجـع

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة التجارة الخارجية ، الكتاب الإحصائى السنوى ، أعداد مختلفة

البنك الأهلى المصرى، النشرة الإقتصادية ، أعداد مختلفة .

أسماء إسماعيل عيد(دكتور)،جيهان عبد المعزمحمد(دكتور) : محددات وممكنات الاستثمار الزراعى فى ظل اتفاقية الجات، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ،المجلد الحادى والعشرون، العدد الثالث سبتمبر 2011

خالد احمد ابراهيم أبوالنور(دكتور) ، كفاءة ومحددات الإستثمار الزراعى فى جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى،المجلد الرابع والعشرون –العدد الثانى، يونيه 2014

سعد نصار(دكتور): اطاراستراتيجي للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في مصرللسنوات الخمس القادمة - الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، (إبريل 2014)

عادل محمد مصطفى (دكتور) وأخرون : أثر السياسات الإقتصادية الزراعية على حجم الإستثمارات بالقطاع الزراعى المصرى ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ،المجلد الخامس والعشرون، العدد الثانى، يونيو 2015

وزارة التخطيط والتنميةالإقتصادية – تقرير متابعة خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، أعداد مختلفة .

Economical study for the most important factors for agricultural investment in egypt.

Samir, A. Metwally avd Y. T. A. Hamza

Institute for Agricultural Research Cente

ABSTRACT

The agricultural sector is one of the economical sectors in the national egyption economy which is considered one of the main instruments for the social and economical development to achieve aims by the increase in production in addition to production employement and the income this rsearch aims to recognizing the most important criteria of the agricultural investment in Egypt. The problem represents in decline of the amount of the investement which belong the agricultural sector and it declins in its percent of the national investment that leads to lackness in this important sector that it can,t play its role in achievimg the demanded agricultural development.The amount of investment reaches about 4,4% of the national investment in 2014 . With the studying of efficiency criteria for agricultural investments in Egypt that shows that there was an agreement between the used sufficiency criteria and the non efficiency public agricultural investment during (1996 – 2014) this due to guiding (direct) these investements to service projects that need huge capitals with low return moreover the decrease in the production value of the direct investment to the public sector. Also it is clear that the main obstacles that the main obstacles that stand in the way of the development in the Egyptian agricultural investment that represents in the producers and administration in the several organization that the investor must visits it to get the investment licence thst stop setting and carrying out the agricultural projects the economy obstacles is related with the investment climate the taxes system is the most important one and the stability of the economical policies the political obstacles are the reltionships among different ones and saving the gurantees of the agricultural investment and the different obstacles that are related to marketing the agricultural investment and there is no a clear image of the available agriculture investment opportunities in the state. Indicators The research calls for working on the increase in the agricultural investment with its two sides through over coming the obstacles from the routine with applying the one window system for the investors in the agricultural sector moreover there should be a clear map for all the regions to be able to know the available investment opportunities working on the stability and the clear of the investment policies from the administrational and marketing and supporting that lead to increase in investments especially in agricultural